

توصلت المديرية الجهوية ب :

- النشرة الداخلية للمندوبية السامية للتخطيط رقم 20 ماي- يونيو 2011 ؛
- النشرة الجهوية لجهة كلميم عدد 03-2011 ؛
- نسخة آلية من النشرة الإحصائية السنوية لجهة كلميم سنة 2011؛
- دراسة ديمغرافية و سوسيو اقتصادية للسكان في وضعية إعاقة بجهة تادلة-أزبال؛
- النشرة الداخلية لجهة تادلة- أزبال رقم 03-2011؛
- النشرة الداخلية لجهة الرباط- سلا- زمور- زعير رقم 12-2011؛
- معالم إحصائية رقم 168 يونيو 2011 بالعربية و الفرنسية؛
- معالم إحصائية رقم 169 يوليو 2011 بالعربية و الفرنسية؛
- دفتر التخطيط العدد 36 يوليو- غشت 2011 ؛
- Revue « PERSPECTIVES Med » N°63 –Aout 2011

مواقع الكترونية هامة

www.ins.nat.tnwww.insee.fr

المعهد الوطني للإحصاء التونسي

المعهد الوطني للإحصاء و الدراسات الاقتصادية الفرنسي

تهانئ

يتقدم كافة موظفي المديرية الجهوية للتخطيط بالحسمة بأحر التهاني وأطيب المتمنيات إلى :

- السيد الحسين لزرو مهندس رئيس بمناسبة تعيينه مديرا جهويا للمديرية.
- السيدة سناء شنكاو مهندسة دولة من الدرجة الممتازة بمناسبة التحاقها للعمل بالمديرية.
- السيد الفلاح عبد الكريم تقني بالمديرية بمناسبة ترقيته إلى درجة تقني من الدرجة الأولى.
- السيد الحسن بوزمران تقني بالمديرية بمناسبة ازدياد مولود ذكر اختار له اسم وليد.

تعزية

تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ وفاة :

ابنة السيد الغريب عبد الحق موظف بالمديرية.

وبهذه المناسبة الأليمة، يتقدم كافة أطر و موظفي المديرية بأحر التعازي و المواساة راجين من العلي القدير أن يتغمدها بواسع رحمته.

وإنا لله وإنا إليه راجعون

نشرة داخلية دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن المديرية الجهوية للتخطيط بالحسمة

لجنة التحرير : الحسين لزرو – سعاد بنعبدالله – علي الشهبوني – سناء شنكاو – نبيل الخياط – اليوسفي محمد
المنسقة : سميرة بلعيش

☑ ملتقى زنقة جامع الزيتونة و زنقة الأزهر
 ☎ ص ب 15 ، الحسمة

☎ (+212) 539 98 34 75 / 06 74 90 81 48 ☎ (+212) 539 98 42 13

hcp.alhoceima@gmail.com

Royaume du Maroc

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN



المملكة المغربية
 المندوبية السامية للتخطيط

عدد رقم 3

يوليوز-غشت-شتبر 2011

المديرية الجهوية
 تازة-الحسمة-تاونات

النشرة الداخلية

افتتاحية العدد: إحصائيات جهوية متطورة ومؤهلة : آلية هامة لمواكبة مشروع الجهوية المتقدمة

يندرج ورش الجهوية المتقدمة ضمن الأوراش الكبرى التي فتحها المغرب خلال العقد الأخير، وهو يدخل في إطار الإصلاحات العميقة و البنوية، و التي بدون شك، سيكون لها أثرا واضحا على مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مستقبلا. ولضمان نجاح هذا المشروع الكبير أكدت اللجنة الاستشارية للجهوية، التي أسندت إليها مسؤولية إعداد تصور عام لنموذج وطني للجهوية المتقدمة، من خلال التقرير الذي أعدته في هذا الصدد، على أن من بين الإجراءات المواكبة الضرورية، التوفر على إحصائيات جهوية متطورة قادرة على الاستجابة للحاجيات المتعددة التي تتزايد مع تطور دينامية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

وباعتبارها المنتج الرئيسي للإحصائيات العمومية ببلادنا و المؤسسة التي تتولى تنسيق الأشغال و البحوث الإحصائية، تقوم المندوبية السامية للتخطيط منذ سنوات بانجاز العديد من العمليات الإحصائية تهدف إلى إنتاج إحصائيات و مؤشرات تساعد على تيسير عملية تقييم وتتبع السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و تنوير متخذي و صناع القرار.

فبالإضافة إلى المؤشرات الإحصائية التي همت المجال الوطني فقط، قامت المندوبية السامية للتخطيط، خلال السنوات الأخيرة، بانجاز عمليات إحصائية مكنت من توفير معطيات تتعلق بالمجال الجهوي و في بعض الأحيان المحلي ساهمت في إعداد الاستراتيجيات و السياسات التنموية. ومن بين هذه العمليات نذكر خرائط الفقر (2004 و 2007) التي ساعدت في انتقاء و اختيار الجماعات المحلية التي استفادت من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و كذا الحسابات الجهوية التي تم إعدادها طبقا لمبادئ نظام المحاسبة الوطنية الجاري به العمل، حيث مكنت هذه الحسابات من قياس مساهمة الجهات في الاقتصاد الوطني وتوجيه الفاعلين العموميين و الخواص فيما يتعلق بالاستثمار و إنشاء المقاولات.

وجدير بالذكر كذلك أن المندوبية السامية للتخطيط قامت بانجاز مجموعة من العمليات الإحصائية الأخرى الدورية و الدائمة مكنت من إنتاج معلومات و مؤشرات جهوية و محلية كالإحصاء العام للسكان و السكنى و الإحصاء الاقتصادي و البحث حول استثمارات قطاع الإدارات العمومية و البحث الوطني حول التشغيل و الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك و إحصائيات الحالة المدنية.

إلا أنه رغم الجهود الكبيرة التي بذلت من لدن المندوبية السامية للتخطيط و مجموعة من القطاعات العمومية الأخرى، تبقى الإحصائيات الجهوية المتوفرة غير كافية و غير قادرة للاستجابة بشكل كلي للمتطلبات و الاحتياجات الجديدة التي ستظهر مع لا مركزية عملية اتخاذ القرار الجماعي و بروز فاعلين في مجال التنمية الجهوية و المحلية. لذلك أصبح من الضروري تأهيل و تطوير الإحصائيات الجهوية عبر اتخاذ تدابير و إجراءات نذكر منها خاصة :

- توسيع العينات المستعملة في البحوث الإحصائية و الأخذ بعين الاعتبار البعد المجالي عند سحبها؛
- تطوير الإحصائيات المنتجة من طرف المصالح الخارجية للوزارات و الجماعات المحلية كالإحصائيات المتعلقة بالحالة المدنية و التعليم و النقل و الصحة و البناء؛
- انجاز بحوث ذات طابع جهوي يراعى فيها متطلبات و خصوصيات الجهة؛
- تقوية الإطار القانوني للنظام الوطني للمعلومات الإحصائية عبر مراجعة و تحيين النصوص و المراسيم المتعلقة بقانون الإحصاء؛
- تعزيز الكفاءات البشرية في مجالي الإحصاء و المعلومات على المستوى الجهوي عبر القيام بإعادة توزيع و انتشار الموارد البشرية مع منح امتيازات و تشجيعات مادية و توظيف أطر مختصة جديدة بالمصالح الجهوية المكلفة بإنتاج المعلومات الإحصائية و الإكثار من الدورات التكوينية لفائدة الأطر العاملة بهاته المصالح؛
- إنشاء السجل الوطني للمقاولات و المؤسسات التابعة لها قصد تطوير الإحصائيات الاقتصادية عبر التوفر على قاعدة للمعانة شاملة و محينة وكذا ضمان تنسيق بين مختلف الإدارات.

الحسين لزرو، المدير الجهوي للتخطيط بالحسمة

1- الحركة الاجتماعية بين الأجيال

نظرا لما يعرفه المجتمع المغربي من حركة و ديناميكية على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي، أنجزت المصالح التابعة للمندوبية السامية للتخطيط سنة 2011 بحثا حول الحركة الاجتماعية بين الأجيال لتشخيص واقع هذه الحركة و لتحليل ديناميكية المجتمع و سياسات إنعاش الطبقة المتوسطة و توفير معطيات علمية و دقيقة. تمكن دراسة الحركة الاجتماعية من قياس مدى ديناميكية المجتمعات و الأفراد، و تعرف بقدرة الفرد على تغيير مكانته الاجتماعية. وتعتبر الحركة الاجتماعية وخاصة الصاعدة منها، عن مستوى حركة المجتمع و إنتاجه، عكس الحركة النازلة التي تترجم مستوى الخمول و الجمود اللذان قد يهيمنان على الأفراد و المجتمعات. و تعتبر الحركة الاجتماعية كما تعرفها المعاجم السوسولوجية قدرة الأفراد على الانتقال من فئة متميزة بمجموعة من القيم و المعايير و أنماط السلوك و الحياة إلى فئة أخرى. إضافة لذلك، تساعد دراسة الحركة الاجتماعية على معرفة كيفية توارث الوضع الاجتماعي بين الأجيال المتعاقبة، فهي تمكن من معرفة إلى أي مدى تثبث الوضعية الحالية للأفراد عن الأصول العائلية و الاجتماعية. هذا الانتقال في الوضع الاجتماعي يأخذ عدة أشكال تتبلور بدورها في ميادين التعليم، الفئة السوسيو مهنية و السكن، ومؤشر هذا الانتقال يحدد تباين أو تماثل الوضع الاجتماعي للآباء و الأبناء.

تم دراسة الحركة الاجتماعية بين-جيلية عبر المقارنة بين الوسط الاجتماعي الذي ينحدر منه الفرد وبين وسط الانتماء أو الوصول وهو الوسط الذي يندمج فيه الفرد ويساهم فيه، والتي تعني اكتساب وضع اجتماعي أعلى أو أقل من طرف الأفراد بالمقارنة مع وضعيات آبائهم.

تنقسم الحركة الاجتماعية إلى أشكال متعددة، من بينها: "الحركة بين الجيلين" التي يتم تعريفها على أنها تغيير في وضعية الفرد مقارنة مع والده، "الحركة بين أبناء جيل واحد" وهي تمثل التغيير في الوضع الاجتماعي للفرد خلال مساره الاجتماعي أو المهني.

كما أن الحركة الاجتماعية ليست فقط مرادفا للترقي "حركة اجتماعية صاعدة"، بل قد تكون الحركة الاجتماعية نحو الأسفل عند انحدار الفرد إلى وضعية اجتماعية أقل درجة تتكلم حينها عن "حركة اجتماعية نازلة".

لقياس ظاهرة الحركة الاجتماعية بين-جيلية، يستخدم الباحثون معطيات البحوث لتركيبة جداول للحركة على أساس الوضع الاجتماعي بين الأجيال، إما من خلال "جداول المصير" (أو الاتجاه) التي تبرز مصير الأبناء من الأفراد المنتمين إلى مجموعة سوسيو مهنية معينة أو "جداول التسجيل" (أو التوظيف) التي توضح الطبقة الاجتماعية للأفراد الباحثين.

ولعب التكوين و الوسط الاجتماعي للفرد دورا أساسيا في الحركة الاجتماعية بين-الأجيال ويعتبر عاملا رئيسيا في احتلال مناصب متقدمة في السلم الاجتماعي.

وتتوخى دراسة الحركة الاجتماعية بين-الأجيال من حيث ولوج المعرفة و الارتقاء السوسيو مهني، وعلاقتها مع إعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية. أما أهدافها فهي كالتالي :

- 1- الإحاطة بالارتقاء في مستويات التعليم و المعرفة من جيل لآخر و مدى ارتباط تعليم الأبناء بتعليم الآباء؛
- 2- تشخيص الحركة السوسيو مهنية من جيل لآخر في مجالات الأنشطة الاقتصادية المزاولة، والمهن ونمط مزاولاتها، وما لها من ارتباط بصلافة الفوارق المجالية و الاجتماعية؛
- 3- تحليل عوامل انتقال الوضع الاجتماعي من الأب إلى الابن؛
- 4- قياس مستوى تكافؤ الفرص في المجتمع المغربي في مجال التمدرس و احتلال المراتب الاجتماعية.

لبلوغ هذه الأهداف، تم إدماج دراسة الحركة الاجتماعية في البحث الوطني حول التشغيل لسنة 2011، حيث تمت إضافة فصل خاص عن الحركة، و يتألف هذا الفصل أساسا من 3 أجزاء تمكن من تجميع المعطيات المتعلقة بمجموعة من المتغيرات أهمها المستوى التعليمي، مستوى التكوين و الفئة السوسيو مهنية. هذه المتغيرات تهم الأبناء و الآباء على السواء. وهذه الأجزاء هي:

- الجزء1: معلومات إضافية حول أفراد الأسرة؛
- الجزء2: معلومات حول الأب؛
- الجزء3: معلومات حول الأم.

سعاد بنعبدالله، رئيسة مصلحة الإحصائيات بالمديرية

2- البحث الوطني حول القياسات الإنسانية 2011

تقوم المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز مجموعة من البحوث و الدراسات الإحصائية تشمل المجالات الديموغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية. و بغية إنتاج مؤشرات تتعلق بالوضعية الغذائية للسكان، قامت المندوبية خلال هذه السنة، و لأول مرة في المغرب، بإنجاز بحث وطني حول القياسات الإنسانية الذي هم عينة تشمل حوالي 12500 أسرة تمثل جميع الجهات وجميع الفئات الاجتماعية. و تهدف هذه العملية الإحصائية أساسا إلى:

• قياس الوزن والطول لكل أفراد الأسرة وذلك لحساب المؤشرات الإنسانية التي تدخل في تقييم الوضع الغذائي للسكان؛

• تشخيص الحالة الغذائية للأطفال المعرضين لسوء التغذية ؛

• تشخيص الوضع الغذائي للسكان البالغين من حيث سوء التغذية والسمنة؛

- تقييم نوع وحدة سوء التغذية لدى البالغين والأطفال؛
- إعداد خريطة لسوء التغذية بالمغرب؛
- دراسة العلاقات بين الرضاعة و التغذية والإسهال.

وقد انطلق البحث على مستوى جهة تازة الحسيمة - تاوانات في شهر مارس 2011 ، واستمر حوالي ثلاثة أشهر وقد شملت العينة 41 وحدة ثانوية كل وحدة تضم 15 أسرة أي ما مجموعه 615 أسرة على المستوى الجهوي . وللإشارة فإن عينات البحث الوطني حول القياسات الإنسانية تم سحبها من عينات البحث الوطني الديموغرافي وتتوزع كما يلي :

الإقليم	عدد الوحدات الثانوية	عدد الأسر	نسبة الأسر غير المبحوثة (%)
تازة	17	255	7,8
الحسيمة	9	135	2,2
تاوانات	15	225	1,8
المجموع	41	615	4,4

وفيما يخص توزيع أفراد الأسر حسب الأقاليم فهو كالتالي:

الإقليم	مجموع الأفراد	الأفراد غير المبحوثين	نسبة الأفراد غير المبحوثين (%)
تازة	1214	74	6,1
الحسيمة	703	27	3,8
تاوانات	1119	44	3,9
المجموع	3036	145	4,8

و تجدر الإشارة إلى أنه سجلت نسب ضعيفة من عدد الأسر و عدد الأفراد غير المبحوثين و يرجع ذلك في أغلب الحالات إلى مغادرة الأسر لمقر إقامتهم وغياب بعض الأفراد بسبب ارتباطات لها علاقة إما بالشغل أو الدراسة.

علي الشهبوني، رئيس مصلحة التخطيط بالمديرية

3- الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك بمدينة الحسيمة

عرف الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك بمدينة الحسيمة خلال شهر غشت 2011 ارتفاعا قدره 2,1% مقارنة مع شهر يوليوز من نفس السنة ، حيث بلغ مستوى هذا الرقم 110,2 مقابل 112,5 خلال شهر غشت.

ويرجع هذا التغير أساسا إلى ارتفاع مؤشرات أقسام "المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية" بنسبة 3,9 % ، "الملابس والأحذية" ب 0,8%. أما باقي الأقسام، فإن أرقامها الاستدلالية قد عرفت تغيرات تراوحت ما بين -1% و +0,4%.

فيما يخص "المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية" فإن الزيادات المسجلة في الأثمان ما بين شهري يوليوز و غشت 2011 همت بالخصوص أثمان " الخضراوات" بنسبة 21,1% ، " السمك وفواكه البحر" ب 3,9% ، " الفواكه" ب 2,2% ، " الزيوت والدهنيات" ب 2,2%. أما "الملابس والأحذية"، فإن الزيادات الحاصلة كانت نتيجة ارتفاع أثمان " الملابس" ب 1,2% .

بالنسبة لقسم "النقل" فإن رقمه الاستدلالي عرف انخفاضا ب 1%، الذي هم بالخصوص أثمان "النقل الجوي للمسافرين" ب 11,6%.

ومقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية ، فقد سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك بمدينة الحسيمة ارتفاعا قدره 3,1% .

الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك بمدينة الحسيمة التطور حسب أقسام المواد

أقسام المواد	الرقم الاستدلالي الشهري		التغير %
	يوليوز 2011	غشت 2011	
01 - المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	113,8	118,2	3,9
02 - المشروبات الكحولية والتبغ	107,9	107,9	0,0
03 - الملابس والأحذية	106,4	107,3	0,8
04 - السكن والماء والكهرباء والغاز ومحروقات أخرى	101,6	101,7	0,1
05 - الأثاث والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل	110,2	110,2	0,0
06 - الصحة	107,2	107,2	0,0
07 - النقل	102,8	101,8	-1,0
08 - المواصلات	88,4	88,4	0,0
09 - الترفيه والثقافة	79,9	79,9	0,0
10 - التعليم	116,6	116,6	0,0
11 - مطاعم وفنادق	121,7	122,2	0,4
12 - مواد وخدمات أخرى	117,2	117,2	0,0
الرقم الاستدلالي العام	110,2	112,5	2,1

المصدر: البحث الوطني حول الأثمان عند الاستهلاك

نبيل الخياط، تقني بالمديرية